الأمم المتحدة S/2005/376

مجلس الأمن

Distr.: General
7 June 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤) بشأن ليبريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٧٩ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، التي طلب فيها المجلس تقريرا يقدم بحلول ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ عما أحرز من تقدم نحو الوفاء بالشروط المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، مستفيدا من المعلومات المستمدة من جميع المصادر ذات الصلة، ومن بينها الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذه الشروط ذات صلة بالتدابير المفروضة ضد ليبريا وأفراد ليبريين بموجب الفقرات ٢ و٤ و٦ و١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وهي التدابير المجددة بموجب الفقرة ١ من نفس القرار.

٢ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع بيع الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية، والمعدات شبه العسكرية، وقطع غيارها، إلى ليبريا أو إمدادها بها بواسطة رعاياها أو من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع أعلامَها، سواء كانت أراضيها هي جهة المنشأ أم لا. وقرر المجلس كذلك في الفقرة ٢ (ب) من ذلك القرار بأن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع تزويد ليبريا بالتدريب أو المساعدة التقنية، فيما يتصل بتوفير أو صناعة أو صيانة أو استخدام الأصناف الواردة في الفقرة الفرعية ٢ (أ) من جانب رعاياها أو من أراضيها.

٣ - وقرر مجلس الأمن في الفقرة ٤ (أ) من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع دخول أو عبور أراضيها من قبل جميع الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢١ من القرار (المشار إليها فيما بعد باسم ''اللجنة'') على أنهم يشكلون تهديدا لعملية السلام في ليبريا، أو يتورطون في أنشطة تهدف إلى تقويض السلام

100605 100605 05-37397 (A)
0537397

والاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية بمن في ذلك كبار أعضاء حكومة تشارلز تايلور السابقة وزوجاتهم وأعضاء القوات المسلحة الليبرية السابقة، الذين يقون على صلة بالرئيس السابق تشارلز تايلور، فضلا عن الأشخاص الذين تقرر اللجنة أنهم ينتهكون الفقرة ٢ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وأي أفراد آخرين أو أفراد مرتبطين بكيانات ويقدمون الدعم المالي أو العسكري إلى جماعات التمرد المسلحة في ليبريا أو في بلدان المنطقة.

٤ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع الاستيراد المباشر أو غير المباشر للماس الخام بجميع أشكاله من ليبريا إلى أراضيها، سواء كان منشؤه ليبريا أم لا؛ وإضافة إلى ذلك، قرر المجلس بموجب الفقرة ١٠ من القرار أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع استيراد جميع الجذوع المستديرة والمنتجات الخشبية التي يكون منشؤها ليبريا إلى أراضيها.

٥ - وأعرب مجلس الأمن أيضا في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرات ٢ (أ) و (ب) و ٤ (أ) من القرار عندما يقرر المجلس بأنه تجري مراعاة وقف إطلاق النار في ليبريا والمحافظة عليه بصورة كاملة، وأن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة إلى الوطن وإعادة تشكيل القطاع الأمني قد اكتملت، وأنه يجري تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل (انظر S/2003/850، المرفق) تنفيذا كاملا، وأنه تم إحراز تقدم كبير في إحلال الاستقرار والمحافظة عليه في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية. وبالمثل، أعرب المجلس في الفقرة ٨ من القرار عن استعداده لإنهاء التدابير المشار إليها في الفقرة ٦ من القرار، عندما تقرر اللجنة، واضعة بعين الاعتبار مشورة الخبراء، أن ليبريا أنشأت نظاما شفافا وفعالا وقابلا للتحقق منه دوليا لشهادات المنشأ المتعلقة بالماس الخام الليبري.

٦ - وأعرب مجلس الأمن أيضا في الفقرة ١٢ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) عن استعداده لإنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١٠ من القرار متى قرر المجلس أن الأهداف الواردة في الفقرة ١١ من القرار قد تحققت، ومن ذلك قيام الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا ببسط سلطتها وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأتية من قطاع الأخشاب الليبرية في تأجيج الصراع أو استخدامها بأي وجه آخر انتهاكا لقرار مجلس الأمن، واستخدامها بدل ذلك في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبيري، بما في ذلك التنمية.

٧ - وقرر مجلس الأمن بموجب الفقرة ١٨ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) فرض التدابير الواردة في الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ١٠ من القرار لمدة ١٢ شهرا. وبموجب الفقرة ١ من

القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، قرر المجلس تجديد التدابير المتعلقة بالأسلحة والسفر والأخشاب المفروضة بموجب الفقرات ٢ و ٤ و١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا واستعراضها بعد ستة أشهر، وتجديد التدابير المتعلقة بالماس المفروضة بموجب الفقرة ٦ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) لفترة أخرى مدتها ستة أشهر على أن يجري استعراضها بعد ثلاثة أشهر.

٨ - ويغطي هذا التقرير التطورات الحاصلة منذ تقريري المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، (S/2004/428)، عملا بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ويتضمن معلومات واردة من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثانيا - المعلومات المقدمة من الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا

٩ - أحال وزير خارجية ليبريا بالنيابة، بواسطة رسالة مؤرخة ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (المرفق الأول) موجهة إلى ممثلي الخاص السابق في ليبريا، جاك بول كلاين، تقارير أعدتها وزارة الدفاع الوطني (الضميمة ١)، ووزارة العدل (الضميمة ٢)، ووزارة الأراضي والمناجم والطاقة (الضميمة ٣)، وهيئة التنمية الحرجية (الضميمة ٤) بشأن التقدم المحرز في الوفاء بالشروط المبينة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وقدم المدير العام لمطار روبرتس الدولي أيضا رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (المرفق الثاني) مباشرة إلى ممثلي الخاص السابق.

ألف - الحظر المفروض على الأسلحة

١٠ - يفيد وزير الدفاع الوطني في تقريره (انظر الضميمة ١) بأن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا بصدد العمل مع الحكومات الإقليمية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على كفالة تنفيذ نزع السلاح داخل المنطقة دون الإقليمية. ويوصي بعدم رفع الحظر المفروض على الأسلحة إلى حين إعادة هيكلة القوات المسلحة لليبريا وانتهاء جميع أعمال القتال إقليميا. ويقترح أيضا أن تبقى الأمم المتحدة مسؤولة عن أمن الدولة إلى حين إعادة هيكلة القطاع الأمني لليبريا بنجاح.

باء - الحظر المفروض على السفر

١١ - ويفيد وزير الدفاع الوطني في تقريره (انظر الضميمة ١)، بأن وزارته على اتصال منتظم بالأمم المتحدة لكفالة استعراض قائمة أسماء الممنوعين من السفر واستكمالها دوريا. ويفيد المدير العام لمطار روبرتس الدولي في رسالته الموجهة إلى ممثلي الخاص السابق

(انظر المرفق الثاني) بأن الأفراد الواردة أسماؤهم في قائمة الممنوعين من السفر ما زالوا يشكلون خطرا كبيرا على عملية السلام بالنظر إلى ''إمكاناتهم المالية''.

جيم - الجزاءات المتعلقة بالماس

١٢ - ويفيد وزير الأراضي والمناجم والطاقة في موجز الأنشطة الذي قدمه (الضميمة ٣) بأن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا تبذل قصارى جهدها للوفاء بشروط خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، سنت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية قانونا يجيز قانونيا خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي في ليبريا. وفي الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حضر وفد ليبري الاجتماع السنوي المعني بخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي بأوتاوا. والوزارة أيضا بصدد تنظيم صفوف عمال مناجم الغرينة ضمن تعاونيات منجمية لزيادة السيطرة على هذا القطاع، وفقا لما تشترطه خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ٦٥ مفتشا في مجال التعدين و ٤٦ من الوكلاء في مجال التعدين وانتدبوا للعمل داخل البلد لوضع الإجراءات المتعلقة بخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي.

١٣ - والحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا أيضا بصدد بناء مركز معني بخطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي، وسيتيح هذا المركز قاعدة بيانات متعلقة بإنتاج المعادن ومبيعاتها وصادراتها. وسيحوي المركز وحدات لتقدير قيمة الماس والذهب، فضلا عن مكاتب إدارية. وطبعت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا أيضا ''شهادة'' خاصة بليبريا ضمن خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي، وهي شهادة ستستخدم متى رُفعت الجزاءات واستؤنف تصدير الماس. وتقوم وزارة الأراضي والمناجم والطاقة، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أيضا، بأنشطة مراقبة ودوريات مشتركة لحراسة مناطق الحدود والتعدين.

١٤ - ويفيد وزير الدفاع الوطني في تقريره (الضميمة ١) بأن الحكومة الانتقالية الوطنية قد وضعت نظاما يتسم بالشفافية وبإمكانية التحقق منه على المستوى الدولي لإصدار شهادات المنشأ في مجال الاتجار بالماس الخام ووفت بجميع الشروط اللازمة لانضمامها إلى عملية كمبرلي. ويشير إلى أن الحكمة تقتضي رفع الجزاءات لتمكين الليبريين، ولا سيما المقاتلين السابقين، من الاستفادة من فرص العمل المتاحة في قطاع الماس.

دال - الجزاءات المتعلقة بالأخشاب

١٥- ويفيد المدير العام لهيئة التنمية الحرجية في رسالته (الضميمة ٤)، بأن الهيئة ما فتئت تعمل بصورة وثيقة مع مبادرة الأحراج الليبيرية، وهي منظمة غير حكومية دولية، لكفالة

إجراء ما يلزم من إصلاحات في الهيئة. وفي هذا الصدد، تستعين الهيئة بمراقب مالي جديد لضمان المساءلة والشفافية الماليتين وقد زودت المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة لها والمجددة حديثا بموظفين. ويفيد بأن هذه الخطوات ينبغي أن تطمئن مجلس الأمن على أنه يجري تحصيل الإيرادات المتأتية من الأخشاب وإيداعها بصورة شفافة في حساب إيرادات الأخشاب المنشأ في مصرف ليبريا المركزي. وفي الختام، يلاحظ بأنه كانت للجزاءات عواقب وخيمة على حياة عدة آلاف من الليبريين الذين يعتمدون على قطاع الأخشاب للحصول على عمل، وأفاد بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام إلا إذا أتيحت الفرصة لليبريين للعمل من أجل إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم المحلية.

١٦ - ويلاحظ وزير الدفاع الوطني في تقريره (انظر الضميمة ١) بأن فرض جزاءات على قطاع الأخشاب كان ضروريا لحرمان قادة الحرب والمقاتلين من تحصيل إيرادات ولضمان إخضاع مناطق الأحراج لسيطرة الحكومة الانتقالية الوطنية. ويشير إلى أن الحكمة تقتضي الإبقاء على الجزاءات المتعلقة بالأخشاب إلى حين سن قوانين مناسبة لضمان إجراء استعراض متأن لإيرادات قطاع الأحراج وسياسات إعادة التحريج. ويؤيد المدير العام لمطار روبرتس الدولي أيضا الإبقاء على الجزاءات. ويفيد بأنه تعذر على الحكومة الانتقالية الوطنية حتى الآن اتخاذ خطوات إيجابية لفرض السيطرة على موارد ليبريا الطبيعية وبأنها بالتأكيد لن تكون قادرة على القيام بذلك عند رفع الجزاءات. (انظر المرفق الثاني).

ثالثا - معلومات مقدمة من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

١٧- لم يسند مجلس الأمن للبعثة ولاية تخول لها رصد أو إنفاذ التدابير المفروضة بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، بصيغتها المجددة في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). غير أن البعثة كُلفت بعدد من المسؤوليات التي لها علاقة بتنفيذ تلك التدابير.

١٨ - وفي الفقرة ٣ (ع) من القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر، أوكل مجلس الأمن إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مهمة مساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء دوليين آخرين، على إعادة إحلال السلطة الوطنية في جميع أنحاء ليبريا، بما في ذلك إنشاء بنية إدارية قادرة على العمل، على المستويين الوطني والمحلي. وأوكلت إلى البعثة أيضا، بموجب الفقرة ٣ (ص) من نفس القرار، مهمة مساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا على إعادة بسط إدارتها الملائمة للموارد الطبيعية.

١٩ - وفضلا عن ذلك، وفي الفقرة ٢٣ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، رحب مجلس الأمن باستعداد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للقيام، في حدود قدراتها، في المناطق التي تنتشر فيها ودون المساس بالولاية المنوطة بها لتقديم المساعدة إلى اللجنة وفريق الخبراء (المنشأ بموجب الفقرة ٢٢ من نفس القرار والمعاد إنشاؤه لاحقا بموجب الفقرة ٨ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)) في رصد التدابير التي يفرضها القرار. وفي الفقرة ١٠ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، أهاب المجلس ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى مواصلة تقديم المساعدة للجنة ولفريق الخبراء وفقا للفقرة ٢٣ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). يضاف إلى ذلك، وفي الفقرة ٢٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، شجع المجلس الحكومة الوطنية الانتقالية على أن تتخذ، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، الإجراءات المناسبة لتوعية الشعب الليبري بالأساس المنطقي وراء التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك معايير إنهاء العمل بها.

ألف - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا التي تؤثر على تنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن ضد ليبريا وأفراد ليبريين

٢٠ - تقدم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الدعم للحكومة الانتقالية الوطنية في الجهود التي تبذلها لاستيفاء الشروط المتصلة بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن في الفقرات ٢ و ٤ و ٦ و ١٠ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، والمجدد ذكرها في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، أنشأت البعثة فريق عمل معني بالعقوبات لتنسيق الأنشطة ذات الصلة بالعقوبات التي يضطلع بها عسكريو البعثة وشرطتها المدنية والقائمون فيها على الشؤون المدنية، والقائمون على تقديم الدعم القانوني والقضائي، بالإضافة إلى المكونات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية. ويجتمع فريق العمل على نحو منتظم لمناقشة تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارين ١٥٢١ (٢٠٠٣) و ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، ولتقديم المعلومات والدعم لفريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤) وفقا لما يطلبه وعندما يطلبها.

٢١ - وتقدم البعثة الدعم اللوجستي والإداري لأعضاء فريق الخبراء خلال زياراتهم لليبريا، ومن ضمن ذلك تزويدهم بمكاتب وبوسائط النقل والحماية الأمنية. وفي هذا الصدد، وفرت البعثة مرافقة أمنية ودعما جويا لأعضاء الفريق إبان قيامهم بمهام استطلاع جوي. كما وفرت البعثة الدعم لبعثة خبراء عملية كيمبرلي التي زارت ليبريا من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير بهدف تقييم جاهزية البلد للمشاركة في مشروع شهادة عملية كيمبرلي.

٢٢ - وأثناء أداء أفراد الشرطة المدنية التابعين للبعثة المسؤوليات الأساسية الموكلة إليهم، انتشر هؤلاء على طول الحدود وفي ميناء مونروفيا ومطار روبيرتس الدولي، وقاموا برصد الأنشطة التجارية أو الإجرامية المشتبه في أنها تشكل خرقا للعقوبات، وكذلك حركة الأفراد

الذين قد يخضعون لقيود تمنعهم من السفر. وفي هذا الصدد، يقدم موظفون مختصون من وحدة التحقيقات في الجرائم الكبيرة ومن مكتب مفوض الشرطة المدنية التابعين للبعثة العون في عمليات التحقيق في القضايا الحساسة ومتابعتها.

٢٣ - ويقدم العنصر العسكري من البعثة المساعدة للوكالات الحكومية، بما فيها الجمارك وإدارة الهجرة والشرطة الوطنية الليبرية، لضمان الامتثال لتدابير العقوبات. وقد أقامت البعثة نقاط تفتيش في جميع أنحاء البلد، وتقوم بدوريات جوية وبرية على الحدود لرصد حركة الأشخاص والأسلحة وغيرها من العناصر الخاضعة للجزاءات. وتقوم أيضا بمتابعة الاستخبارات ذات الصلة بانتهاك العقوبات، وتقوم بعمليات التطويق والبحث لاستعادة الأسلحة والذخائر. كذلك يقوم العنصر العسكري من البعثة بتنسيق الأنشطة مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وتتبادل المعلومات بشأن الأنشطة غير المشروعة الدائرة على الحدود.

٢٤ - ويقدم موظفو الشؤون المدنية الدعم للسلطات الحكومية في الجهود التي تبذلها لإعادة إحلال سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أنحاء ليبريا. كما يقيمون علاقات اتصال وثيقة مع وزارة الأراضي والمناجم والطاقة ومع هيئة التنمية الحرجية، ويقدمون لها المشورة بشأن الخطوات اللازمة لتحقيق الشروط الكفيلة برفع الجزاءات عن قطاعي الماس والأخشاب على التوالي. وخلال أداء المهمات الأساسية، يتولى موظفو الشؤون المدنية الموكلين بكل مقاطعة رصد الخطوات التي تتخذها كل من وزارة الأراضي والمناجم والطاقة وهيئة التنمية الحرجية لتحقيق الشروط الكفيلة برفع الجزاءات.

٢٥ - وترتبط وحدة البيئة والموارد الطبيعية التابعة للبعثة بعلاقات عمل وطيدة مع هيئة التنمية الحرجية وتقدم لها المساعدة لبناء قدرات القطاع الحرجي. ويقوم مستشارو البيئة والموارد الطبيعية بالأنشطة الموكلة إليهم ويرصدون، بالتعاون مع موظفي الشؤون المدنية الموكلين بالقطاع الحرجي، الخطوات التي تتخذها الحكومة الانتقالية الوطنية لتحقيق الشروط الكفيلة برفع الجزاءات عن قطاع الأخشاب.

٢٦ - وتقيم وحدة الدعم القانوني والقضائي التابعة للبعثة علاقات اتصال مع وزارة العدل فيما يتعلق بالتدابير التي فرضها مجلس الأمن بموجب القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، وأعاد تحديدها في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)، لا سيما المتعلقة منها بمنع السفر، كما تعمل الوحدة كنقطة اتصال بين الوزارة واللجنة.

٢٧ - وتقدم وحدة شؤون الإعلام التابعة للبعثة المساعدة للحكومة الانتقالية الوطنية في توعية الجمهور لمجموعة من المسائل المتعلقة بالعقوبات. وتبث إذاعة البعثة برامج تعالج مسألة

الجزاءات ويشارك فيها أعضاء فريق الخبراء وممثلين عن المجتمع المدني وصحفيين. وفي الوقت نفسه، تعلم البعثة الأطراف المعنية بما يجري من تعديلات على قائمة الممنوعين من السفر التي تضعها اللجنة، ومن بين هذه الأطراف حكومات الدول المجاورة والدول التي تستقبل مطاراتها الرحلات الجوية التجارية المغادرة إلى ليبريا والقادمة منها.

باء – التقدم المحرز فيما يتعلق باستيفاء الشروط الواردة في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤)

٢٨ – سجلت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا درجات متفاوتة من التقدم فيما يتعلق باستيفاء الشروط المذكورة في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

١ – الحظر على الأسلحة ومنع السفر

٢٩ – تم إحراز تقدم مشجع فيما يتعلق باستيفاء الشروط التي ستفضي إلى وقف الحظر على توريد الأسلحة ومنع السفر، وفقا لما ذُكر في الفقرة ٥ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، ووفقا للمشار إليه في الفقرة ١ من القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤).

(أ) المحافظة على وقف إطلاق النار

٣٠ – بقي الوضع الأمني في البلد مستقرا نسبيا رغم هشاشته. وقد انتهت عملية نزع السلاح والتسريح رسميا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأُعلن رسميا عن تفكيك الفصائل المسلحة في نفس التاريخ. ونجم عن ذلك انتهاء أنشطة اللجنة المشتركة للمراقبة.

(ب) التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

٣١ – بلغ عدد المحاربين الذين نُزع سلاحهم خلال العملية الرسمية لنزع السلاح والتسريح ١٠١ ٤٩٥ محاربا، من بينهم ٣٧٠ ٢٢ امرأة و ٥٢٣ ٨ صبيا و ٤٤٠ ٢ فتاة. كما جُمع خلال العملية ٣١٤ ٢٨ قطعة سلاح خفيف و ٦٠٤ ٣٣ قطعة ذخيرة ثقيلة وقرابة ٦,٥ مليون قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة. ومنذ الاختتام الرسمي لعملية نزع السلاح والتسريح، تلقت البعثة ٢٨٦ قطعة سلاح سُلمت إليها طوعا أو تم اكتشافها، بالإضافة إلى ١٧١ ٣١ قطعة مصنفة من الذخيرة و ٣٠٨ قطع من الذخائر غير المنفجرة.

٣٢ – وتم التعرف على ٦١٢ فردا من المقاتلين السابقين الأجانب خلال عملية نزع السلاح والتسريح. ومؤخرا قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية المساعدة لأربعة وثلاثين محاربا من هذه المجموعة للعودة إلى أوطانهم الأصلية، وتبين أنهم أطفال مرتبطون بالقوات

المحاربة. وكان في عدادهم خمسة أُعيدوا إلى كوت ديفوار و ١٦ إلى غينيا و ١٣ إلى سيراليون. وما زال المقاتلون السابقون الأجانب المتبقون ينتظرون إعادتهم إلى أوطانهم. وفي أبريل/نيسان، أُعيد ٣٨٩ مقاتلا ليبريا سابقا كانوا قد احتُجزوا في سيراليون إلى ليبريا بموجب اتفاق بين حكومتي سيراليون وليبريا.

٣٣ - وثمة ٠٠٠ ٦٥ مقاتل سابق لم ينضموا بعد إلى برامج إعادة الإدماج. ولا يزال تنفيذ عملية إعادة التأهيل والإدماج الناجحة، بتوفيرها فرص التدريب التعليمي أو الوظيفي الملائمة للمحاربين السابقين، يعاني من التأخير بسبب عجز في التمويل قوامه ٣٩ مليون دولار. ويؤمل أن تتحول التعهدات السخية بالتمويل التي أعلنت عنها الولايات المتحدة الأمريكية واللجنة الأوروبية والسويد إلى واقع ملموس في وقت قصير، وأن يتوفر تمويل إضافي من المجتمع الدولي لتغطية هذا العجز.

(ج) التقدم المحرز في إعادة هيكلة القطاع الأمني

٣٤ - تسجل عملية إعادة هيكلة القطاع الأمني تقدما مطردا. فقد تم تخريج ٤٠١ عنصر من الشرطة الوطنية الليبرية و ٣٣ عنصرا من ضباط أجهزة الأمن الخاصة من الأكاديمية الوطنية للشرطة، وحاليا يشارك ٤٣٦ مجندا في دورة تدريبية أولية تدوم ثلاثة أشهر، وانتقل ٦٨٤ طالبا ضابطا إلى مرحلة التدريب الميداني، ويخضع ٣٤ من ضباط عملية الأمن الخاصة للتدريب في ميدان الحماية القريبة. وأصبح لقوات الشرطة الوطنية الليبرية وجود في المقاطعات الخمس عشرة جميعها. غير أن التقدم الذي أُحرز في إعادة هيكلة القوات المسلحة كان بطيئا، ويعود ذلك أولا إلى افتقار الحكومة للأموال اللازمة لتسديد معاشات تقاعد العسكريين وتعويضات الإنهاء المبكر لخدمتهم. وتشير تقديرات الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا إلى أن حجم الاحتياجات اللازمة لتفكيك القوات المسلحة الليبرية السابقة تبلغ ١٦,٤ مليون دولار. وفي ١٥ أيار/مايو، وقع رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية، السيد شارلز غيودي بريانت، مرسوما يعلن فيه بدء عملية تسريح أفراد القوات المسلحة الليبرية وإحالتهم إلى التقاعد اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويُتوقع الانتهاء من عملية التفكيك هذه في أيلول/سبتمبر، وأن تشرع شركة دينكورب، وهي شركة أمريكية تعاقدت معها الولايات المتحدة لمساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية في إعادة هيكلة القوات المسلحة، بعد ذلك في تجنيد وتدريب القوات المسلحة الجديدة.

(د) التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل

٣٥ - سيُعتبر تنفيذ اتفاق السلام الشامل منجزا عندما تُنظم انتخابات وطنية وعندما تتسلم حكومة جديدة مقاليد السلطة في ليبريا. وحتى اليوم، كان التقدم المحرز في تنفيذ هذا الاتفاق متفاوتا. وما زالت التحضيرات للانتخابات الوطنية التي ستُنظم في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ماضية في مسارها، ويستمر العمل على إعادة إحلال سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وذلك بالرغم من افتقار الحكومة إلى القدرة على التحكم في موارد البلد وإدارتها على نحو ملائم. بيد أن التوتر ما زال يسود صفوف الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية، ويعود ذلك إلى أن رئيسها ونائبه ورئيسي لجنة الميزانية ولجنة الأنظمة والمراسيم أُوقفا في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ بتهمة سوء الممارسة الإدارية والمالية.

٣٦ - وقد حاول العديد من المسؤولين في الحكومة الانتقالية الوطنية إعاقة عمليات التدقيق التي تمولها اللجنة الأوروبية، والتي تشمل المصرف المركزي وخمس مؤسسات مالية أخرى، وحاولوا أيضا إعاقة أنشطة فريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي يحقق في اتهامات بالفساد داخل مؤسسات الحكومة الانتقالية الوطنية. كذلك قاوم بعض المسؤولين في الحكومة الانتقالية الوطنية تنفيذ الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى وقف الفساد. وهذه التطورات قد تهدد مسيرة تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٣٧ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، عقدت اللجنة الأوروبية اجتماعا للشركاء الدوليين في كوبنهاغن لاستعراض النتائج التي توصلت إليها عمليات مراجعة الحسابات الممولة من اللجنة الأوروبية. وضم الاجتماع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة والبنك الدولي. وخلص المشاركون إلى أن الممارسات المالية السيئة والافتقار إلى الشفافية وغياب المساءلة، جميعها عوامل تهدد تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وبناء على ذلك، تم الاتفاق على وضع خطة عمل للإدارة المالية الرشيدة وتقديمها إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا لتعمل على تنفيذها، ثم عرضها أيضا على مجلس الأمن للنظر فيها.

(هـ) التقدم المحرز في الحفاظ على الاستقرار في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية

٣٨ - كان انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في جميع أنحاء البلد، الذي رافقه تعزيز التدابير الأمنية تمهيدا لتنظيم الانتخابات، عاملا موطدا للاستقرار في البلد. لكن عددا من المصادر السياسية المولدة لعدم الاستقرار على الصعيد المحلي ما زالت قائمة، ومنها المقاتلون السابقون المحبطون بسبب تأخر استفادتهم من فرص إعادة الإدماج، والتوتر الذي يسود الجمعية الوطنية التشريعية الانتقالية، وكذلك ردة فعل الشعب حيال الفساد المنتشر في صفوف الحكومة

الانتقالية الوطنية وعدم قدرة هذه الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية. إضافة إلى ذلك، حاولت جهات محبطة مختلفة إخراج عملية السلام عن مسارها، ومن بينها مناصرو الرئيس السابق تشارلز تيلور والوزراء والمشرعون الحاليون الممنوعون من المشاركة في الانتخابات وفقا لاتفاق السلام الشامل.

٣٩ - وتفيد التقارير بأن الرئيس السابق شارلس تايلور على اتصال منتظم بمساعديه السابقين من رجال الأعمال والعسكريين والسياسيين في ليبريا، ويشتبه في أنه يرعى العديد من المرشحين للرئاسة بهدف ضمان إدخال مناصرين له في الحكومة القادمة. وهذه المسألة تتطلب من قادة بلدان غرب أفريقيا ومجلس الأمن أن يولوها اهتمامهم.

٤٠ - وفي إطار المنطقة دون الإقليمية، مثلت عودة إحلال السلام تدريجيا في سيراليون تطورا إيجابيا. إذ أقيمت الاتصالات عبر الحدود بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبقيت الأوضاع على المناطق الحدودية في حالة من الاستقرار. بيد أن احتمال سحب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال عام ٢٠٠٥ قد يؤثر على مستقبل الاستقرار على المناطق الحدودية. ولكن في نفس الوقت، هناك عدد من المخاطر الخارجية المحتملة التي تهدد استقرار ليبريا. فانتكاسات عملية السلام في كوت ديفوار قد تترتب عليها آثار سلبية، ويشهد على ذلك تدفق أكثر من ١٠ ٠٠٠ لاجئ إيفوري إلى ليبريا في تشرين الثاني/نوفمبر، على إثر وقوع اضطرابات في كوت ديفوار. كما ظلت تتوالى التقارير عن قيام أفراد من كلا الطرفين في الصراع الآيفوري بتجنيد محاربين من ليبريا.

٢ - الجزاءات المتعلقة بالماس

٤١ - ومنذ تقريري الأخير، اتخذت وزارة الأراضي والمعادن والطاقة، عددا من الخطوات الإضافية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، لإنشاء نظام فعال لشهادات المنشأ للتجارة في الماس الخام الليبري، يتسم بالشفافية ويكون قابلا للتحقق منه دوليا. وقد قامت الوزارة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشركاء الآخرين الدوليين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، بتدريب ٦٥ مفتش تعدين و ٤٦ وكيل تعدين، وتجهيزهم وتوزيعهم داخل القطر لوضع إجراءات نظام شهادات لعملية كمبرلي. وفي نفس الوقت، تم تنظيم حلقات تدريب حول تعاونيات التعدين لمسؤولي الوزارة وعمال المناجم. وقد خصصت الولايات المتحدة أيضا مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء معدات لأنشطة الوزارة الخاصة بالتفتيش والتحقق والتقييم، فيما وافقت الصين على المساهمة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لشراء معدات مسح.

٤٢ - وقد أورد فريق الخبراء التابع لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، الذي زار ليبريا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أن ليبريا تواجه تحديات كبيرة في إنفاذ ضوابط ونظم الرصد الداخلية اللازمة للمحافظة على فعالية وسلامة نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وأهم هذه التحديات انعدام الأمن وغياب السيطرة الحكومية على مناطق إنتاج الماس. وأورد أيضا أن ليبريا لا تزال في حاجة إلى دعم دولي كبير، بما في ذلك المساعدة التقنية، لتتمكن من الوفاء بالشروط الدنيا لنظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وأوصى تقريرهم أيضا بضرورة توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتشمل أحكاما تخولها سلطة حفظ الأمن في مناطق إنتاج الماس ورصدها وحراستها. واقترح أيضا نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في أقرب وقت ممكن، في جميع مناطق إنتاج الماس لتوفير الدعم إلى الحكومة.

٤٣ - ومع أن التوصيات التي تقدمت بها بعثة خبراء عملية كمبرلي كان ينبغي أن تدرس بجدية، لا تمتلك بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حاليا لا الولاية اللازمة لفرض التنفيذ ولا القوام اللازم من الجنود لتنفيذ تلك التوصيات. وإلى جانب ذلك، تركز البعثة حاليا على كفالة توفير التغطية الأمنية الكافية للعملية الانتخابية. وستحتاج بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى ولاية للإنفاذ وإلى موارد إضافية حتى تتمكن من الانتشار بفعالية في مناطق إنتاج الماس، ومراقبة ورصد أنشطة تعدين الماس. وفي هذا الصدد، من الحكمة أن يتم تطوير مجموعة متكاملة من التدابير التي تنصب، ضمن جملة أمور، على بناء قدرات الحكومة، وتمكين المجتمع المحلي، ونشر مفتشين وشرطة وغيرهم من أفراد الأمن بمناطق تعدين الماس، لمساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية في استيفاء المعايير اللازمة للانضمام إلى نظام عملية كمبرلي لإصدار شهادات المنشأ.

٣ - الجزاءات المتعلقة بالأخشاب

٤٤ - لم تتمكن الحكومة الوطنية الانتقالية من بسط سلطتها وسيطرتها الكاملتين على مناطق إنتاج الأخشاب، واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان عدم استخدام الإيرادات الحكومية المتأتية من صناعة الأخشاب الليبرية في تأجيج الصراع، أو فيما يشكل بأي وجه آخر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستخدامها بدلا عن ذلك في أغراض مشروعة لصالح الشعب الليبري بما في ذلك التنمية، كما أُوجز في الفقرة ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وتجدر الإشارة إلى أن هيئة التنمية الحرجية تظل مقيدة بسبب عدم توفر القدرات والخبرات. بيد أن هيئة التنمية الحرجية قامت، في مبادرة منها لزيادة الشفافية المالية،

بفتح حسابين خاصين في المصرف المركزي لليبريا، حُولت إليهما جميع الأرصدة المودعة بالمصارف الأخرى.

رابعا – المعلومات المقدمة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٤٥ – في رسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا، إلى الموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (المرفق الثالث) أورد الممثل الخاص ما يلي: ''مع أن الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا اتخذت بعض التدابير للوفاء بالشروط الموضوعة لرفع الجزاءات، ربما لم يحن الوقت بعد لرفع هذه الجزاءات الآن. فتدابير التحكم لا تزال ضعيفة، إن وجدت. وما لم تكن هناك ضوابط فعالة مطبقة ميدانيا، تصبح إساءة استعمال الموارد محتملة بل وجائزة للغاية''.

خامسا – ملاحظات

٤٦ – وقد واظبت الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرات ٥، و ٧، و ١١ من القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣). وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، فإن إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وحل الفصائل المسلحة ما هو إلا دليل على نجاح إكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وفضلا عن ذلك، فإن التقدم المحرز نحو تنظيم الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وكذلك التقدم المحرز في القطاعات الأخرى، يقوي الأمل في أن تسير عملية السلام، وفقا لاتفاق السلام الشامل، وتكلل بالنجاح. بيد أن أحد أهم الشروط لرفع حظر السلاح والسفر هو تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا، وهذا يشمل إجراء الانتخابات الوطنية، وتولي حكومة ليبيرية جديدة مقاليد الحكم، وإرساء الأسس لتحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد.

٤٧ – وبالرغم من هذا التقدم المحرز، هناك عدد من المصادر المحتملة لإثارة عدم الاستقرار التي تهدد بتقويض نجاح العملية الانتقالية، وتشمل هذه التأخير في إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية وفي توفير فرص إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأود أن أحث الدول الأعضاء ومجتمع المانحين الدولي إلى مضاعفة الجهود لضمان تزويد الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا بالدعم التقني والمالي الضروريين لإكمال هذه العملية الحيوية المتمثلة في إعادة هيكلة القوات المسلحة وإعادة إدماج المحاربين السابقين في الوقت المناسب. وما لم يتحقق تقدم ملموس على هاتين الجبهتين، سيكون من الصعب للغاية استنباط أي استراتيجية عملية لإنهاء أنشطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٤٨ - وهناك مؤشرات عديدة تدل على إحراز تقدم فيما يتعلق باستيفاء شروط رفع الجزاءات المتعلقة بالماس. فتدريب ونشر مفتشي تعدين ووكلاء تعدين، وتنظيم عمال المناجم في تعاونيات، وإنشاء مركز لتقييم الماس الخام والتحقق منه، إنما هي شواهد على إحراز تقدم ملموس نحو استيفاء شروط الانضمام لنظام عملية كمبرلي لإصدار الشهادات. ومع ذلك، فإن من العوامل الرئيسية الرادعة للحيلولة دون وقوع الماس الخام في أيدي أولئك الذين قد يستخدمونه في عملية تأجيج الصراعات، هو ضمان سيطرة الحكومة التامة على مناطق إنتاج الماس وعلى الحدود الليبيرية. فالحكومة الوطنية الانتقالية تفتقر إلى القدرة على توفير مثل هذه السيطرة، وتفتقر بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للولاية وكذا للمستوي الضروري من القوات للاضطلاع بهذا الدور. ولذا فقد يود مجلس الأمن أن ينظر في توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وزيادة الموارد المخصصة للبعثة، لتمكينها من مساعدة الحكومة الوطنية الانتقالية من توفير الأمن بمناطق إنتاج الماس والأخشاب.

٤٩ - وفيما يتعلق باستيفاء شروط رفع الجزاءات المتعلقة بالأخشاب، فإن الحكومة الوطنية الانتقالية لم تنفذ بعد الإصلاحات المطلوبة لضمان استخدام إيرادات الحكومة في الأغراض المشروعة لصالح الشعب الليبيري. ومن أجل تشجيع وجود إشراف شفاف حقيقي وخاضع للمساءلة لقطاع الحراجة الليبري، ينبغي تشجيع الحكومة على دعوة فريق إدارة حراجية معترف به دوليا للإشراف مؤقتا على العمليات في قطاع الحراجة.

٥٠ - وأود أن أقر مع التقدير بالمساعدات التي قدمتها بعض الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لجهود الحكومة الوطنية الانتقالية في إصلاح صناعة الأخشاب، والمشاركة في نظام كمبرلي لإصدار الشهادات، وأحث الدول والمنظمات القادرة على تقديم دعم إضافي أن تفعل ذلك. فهذه المساعدة حيوية ولا غنى عنها لتمكين ليبريا من مواصلة إحراز تقدم نحو الوفاء بالغايات والأهداف الموجزة في القرار ١٥٢١ (٢٠٠٣)، والمكررة في القرار ١٥٧٩ (٢٠٠٤). ويؤمل أن تنتفع الأنشطة الإنمائية الوطنية، بفضل جهود الحكومة الوطنية الانتقالية، وبفضل دعم المجتمع الدولي، على الوجه الكامل من حسن إدارة واستخدام الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية للبلد.

Annex I

REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
P. O. BOX 9002
CAPITOL HILL,
MORONVIA, LIBERIA.

OFFICE OF THE MINISTER

April 27, 2005

Mr. Special Representative:

I am pleased to present my compliments and wish to refer to your communication dated April 14, 2005 together with respective resolutions regarding conditions set for lifting sanctions imposed on Liberia by the Security Council.

In this regard, we hereby submit for onward transmission to the United Nations authorities the following reports from the Ministries involved:

1. Ministry of National Defense: the Arms Embargo imposed by paragraph 2 of resolution 1521 (2003) and renewed by paragraph 1 (a) of resolution 1579 (2004) (enclosure 1);

2. Ministry of Justice: the travel Ban imposed by paragraph 4 of resolution 1521 (2003) and renewed by paragraph 1 (a) of resolution 1579 (2004) (enclosure 2);

3. Ministry of Lands, Mines and Energy: the Diamond Sanctions imposed by paragraph 6 of resolution 1521 (2003) and renewed by paragraph 1 (c) of resolution 1579 (2004) (enclosure 3);

H.E. Jacques Paul Klein
Special Representative of the United Nations
Secretary General and Coordinator of UNMIL
Congo Town
Monrovia, Liberia

4. Forestry Development Authority: the Timber Sanctions imposed by paragraph 10 of resolution 1521 (2003) and renewed by 1 (b) of resolution 1579 (2004) (enclosure 4);

With renewed assurances of my highest consideration.

Sincerely yours,

Abel M. Massalay
ACTING MINISTER

Enclosure 1

MINISTRY OF NATIONAL DEFENSE
REPORT ON SANCTIONS

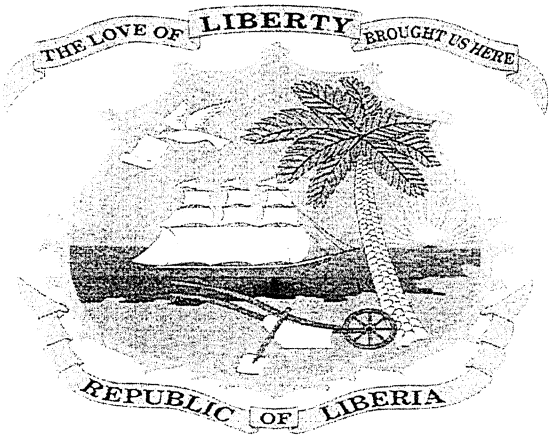

SUBMITTED BY

HON. DANIEL L. CHEA, SR.
MINISTER OF NATIONAL DEFENSE
MINISTRY OF NATIONAL DEFENSE
MONROVIA, LIBERIA

SUBMITED TO

HON. THOMAS Y. NIMELY
MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MONROVIA, LIBERIA

OVERVIEW

On August 18, 2003 a Comprehensive Peace Agreement was signed in Accra, Ghana by parties to the Liberian conflict. Among other things, the accord which ushered in a Transitional Government for Liberia brought an end to 14 years of hardship and human suffering for the Liberian people.

Prior to the Agreement, the United Nations had taken several steps to stop the killing and wanton destruction of lives and properties. These steps were guided by the following resolutions:-

A. Resolution 1521, paragraph 2 (2003)
B. Resolution 1579, paragraph 1 (2004)

1.0 ARMS EMBARGO

The imposition of Arms Embargo on Liberia as contained in paragraph 2 of Resolution 1521 (2003) and renewed in paragraph 1 (a) of Resolution 1579 (2004) was necessitated by the proliferation and constant flow of weapons and other related war-like materials in Liberia for the sole purpose of destroying lives and properties. The end of the 1980's saw an upsurge of violence ever unknown to the Republic of Liberia. Warring factions began springing up, a drive which engulfed the entire country by the middle of the 90's. Successive interventions, first by ECOMOG and now by UNMIL under the auspices of ECOWAS and the United Nations respectively, have brought some relief to the Liberian people. The war has ended and the warring factions have been disarmed and dissolved. The United Nations is in charge of State security throughout the length and breadth of Liberia.

However, the Arms Embargo should remain in place until a comprehensive Security Sector Reform (SSR) has taken place. Liberia's security is intertwined with the security of the sub region. In the wake of hostilities in La Cote D'Ivoire and other unstable spots, the Arms Embargo should remain firmly in place until the below conditions are fulfilled:-

A. The Restructuring of the Armed Forces of Liberia, AFL in accordance with the Comprehensive Peace Agreement signed in Accra, Ghana.

B. A total end to all regional hostilities

1.1 ***STEPS TAKEN BY THE NATIONAL TRANSITIONAL GOVERN MENT OF LIBERIA, NTGL***

A. The National Transitional Government of Liberia, NTGL under Chairman Bryant is working with other regional governments, the UN and the African Union (AU) to ensure that disarmament is carried out in a regional context.

B. The United Nations remain in charge of State security until the country's security apparatus has been successfully restructured.

C. The National Transitional Government of Liberia, NTGL is exerting every effort to source the necessary funds for the comprehensive re-structuring of the Armed Forces of Liberia, AFL.

2.0 TRAVEL BAND

The travel band was an additional measure imposed on individuals who directly or indirectly participated in the regional melee, especially the war in Liberia and neighboring Sierra Leone. The participation of these individuals ranged from utilization of State funds to fuel the conflict as well as violating UN sanctions. To date, some individuals are still justifiably on the travel band list while a few others were placed on the list because of their association with certain individuals who were violators of the above.

2.1 ***STEPS TAKEN BY THE NATIONAL TRANSITIONAL GOVDERNNMENT OF LIBERIA, NTGL***

A. The NTGL is working with the UN to ensure that the list is reviewed periodically with the view of removing the name (s) of individuals whose presence may no longer be necessary and at the same time up-dating the list where necessary.

B. The NTGL has also up-held the decision of the UN to freeze the assets of individuals who have and continue to violate the UN sanctions.

3.0 SANCTIONS ON TIMBER

The imposition of sanctions on the timber industry as per paragraph 10 of resolution 1521 (2003) and renewed by 1 (b) of resolution 1579 (2004) was indeed timely and a welcome development by both the NTGL and the Liberian people. Immediate control of Liberia's forests was imperative given that revenue from timber and other forest resources were been misappropriated by war-lords and some government officials.

Timber, prior to the imposition of sanctions, accounted for more than half of Liberia's exports and provided a ready source of cash for war-lords. Indeed, the UN Security Council sanctions on timber exports and other related forest reserves were absolutely necessary to deprive war-lords and combatants of revenue and to ensure that forest areas are brought under the effective control of UNMIL and the NTGL.

Effective control over forest areas and support for the Forest Sector Reform (FSR) including issues related to the environment are important objective and priority for the NTGL and the international community. These objectives, if achieved, will ensure that revenue generated from the sale of forest products is not used to fuel conflict.

While it is true that UNMIL and the NTGL have some control over the forest areas, the window of opportunity for securing maximum control over the sector is short, given the enormous pressure to re-open logging and, thus generate both livelihood opportunities and revenue for the Transitional process.

Accordingly, it would be prudent at this point in time to up-hold the timber sanctions until the appropriate laws have been enacted to ensure that both the revenue intake from the industry as well as reforestation policies are carefully reviewed.

3.1 STEPS TAKEN BY THE NATIONAL TRANSITIONAL GOVERNMENT OF LIBERIA, NTGL

A. The Transitional Government of Liberia, NTGL through the Forestry Development Authority is working with the United Nations to re-visit the laws governing the Forestry Development.

B. The Forest Sector Reform must adequately put in place

C. A democratically elected Government come October 2005 Presidential and General elections.

4.0 SANCTIONS ON DIAMONDS

Diamonds, one of the major mineral resources in Liberia, also provides appreciable revenue for the Liberian Government but these resources were grossly manipulated and misappropriated by fighters and some government officials during the 14 years of fratricidal war, thus subjecting the Liberian masses to abject poverty and victims of war at the expense of their natural resources. Accordingly, the imposition of sanctions on this industry by the UN was yet another positive measure to have effective control over the industry for the benefit of the Liberian masses. However, the NTGL has basically met all of the UN requirements for the lifting of sanctions on diamonds. It is therefore prudent at this time when un-employment has sky-rocketed that the sanctions on diamonds be lifted so that every Liberian as well as former fighters who have gone through the DDRR process can find some employment. Throughout the history of Liberia, there has been no mechanism to regulate mineral mining whether it is gold or diamond and because of this Liberia has several millions of dollars each year.

4.1 STEPS TAKEN BY THE NATIONAL TRANSITIONAL GOVERNMENT OF LIBERIA, NTGL

A. The National Transitional Government of Liberia has established a transparent and internationally verifiable **Certificate of Origin Regime** for trade in rough diamonds.

B. The National Transitional Government of Liberia, (NTGL) has satisfied all conditions for inclusion into the **Kimberley Process,** thus making Liberia compliant.

Enclosure 2*

* The Secretariat notes that the response contained in enclosure 2 is to a request of the Panel of Experts.

Republic of Liberia

Ministry Of Justice

Monrovia, Liberia

OFFICE OF THE MINISTER

April 26, 2005

Mr. Minister:

We present compliments of the Ministry of Justice and hereby wish to transmit to Your Excellency the attached three (3) page instrument which seeks to respond to the inquiry of the United Nations Sanctions Committee.

Kind regards,

Professionally yours,

Cllr. Kabineh M. Ja'neh
MINISTER OF JUSTICE & ATTORNEY GENERAL/R.L.

Hon. Thomas Yaya Nimely
Minister of Foreign Affairs
Ministry of Foreign Affairs
Monrovia, Liberia

RESPONSE OF THE MINISTRY OF JUSTICE TO SECURITY COUNCIL SANCTIONS COMMITTEE QUESTIONAIRE

- What action has Ministry of Justice taken and contemplates to take to freeze the assets of the persons named in the assets freeze list issued under the SC resolution 1532 (2204)?

  The Ministry of Justice has filed two petitions for Declaratory Judgment against two of the persons named according to paragraphs 1 and 4(a) of Resolution 1532 (2004) before the Civil Law Court, sixth Judicial Circuit, Montserrado County. The Justice Ministry took this action when it readily identified assets of the two persons in its national pain-staking endeavors to identify all the assets contemplated in the UN Resolution. The assets so identified as a consequence of the Ministry of Justice investigations include Mr. Benoni Urey's multimillion dollars farm, situated in Careysburg, Montserrado County, as well as the forty percent (40%) shares the Ministry believes Messrs. Benoni Urey and Emmanuel Shaw jointly own in the LoneStar Communications Corporation. Following the filing of the petitions and the subsequent information to the management of Lone Star by the Minister of Justice to freeze any and all financial relations and interactions with the affected, the respondents filed a petition for a Writ of Prohibition in which they raised Constitutional issues. The matter is still pending before the Honorable Supreme Court and is expected to be heard during this (March) term, 2005. Thereafter, the Ministry of Justice will proceed consistent with the Resolution as well as the Laws of Liberia.

- Has the NTGL constituted any task force to asses the assets of these persons? If yes, the detail of the assets of each individual mentioned in the list may kindly provide to us.

  The Chairman of the National Transitional Government directed the Minister of Justice to take actions in compliance with the UNSC Resolution. The Minister of Justice who is also Chairman of the Joint Security has employed the various law enforcement units to give information that will lead to identifying the assets of the individuals listed. To date, much has not been achieved. The Minister recognizes the sophistication involved and desires to request the technical assistance of the international community in the premises.

- The Government tried to freeze the assets of two persons in one Telecom Company at a time when 3 other telecom companies were joining the competition in Liberia and Supreme Court stayed the action. What action has the NTGL taken to pursue the matter in the Supreme Court or to take preventive legal measures so that such things do not happen in future?

The Minister of Justice wrote a special letter to the Honorable Supreme Court of Liberia in which he respectfully applied during the October Term (2004) for the assignment of the case. The Ministry is informed that the case could not be heard due to previous matters on the docket of the Supreme Court. However, the Minister was able to get the assurances of the Supreme Court that the case will be amongst those to be heard shortly following the opening of the Supreme Court for the March Term, 2005.

- Has the Government frozen the bank accounts, safe deposit vaults, other financial assets and economic resources including moveable and immoveable properties of these two persons also? If yes, the details may kindly be furnished. If not, what are the reasons for delay in taking the action in this regard? Has the government not alerted these persons by only partially implementing the order?

  The Writ of Prohibition legally bars the Minister of Justice from taking action further against the two respondents/petitioners and all those "similarly situated." The idea of proceeding judicially certainly alerts those involved; but it neither erase the facts of ownership nor was there a legal way to do it without due notice as contemplated under the laws of Liberia.

- Has the Ministry identified the bank accounts of the persons listed in the assets freeze list in different banks of the country? If yes, name the Banks, locations of the branches in which the accounts are located, the amounts available in the accounts, bank statements of these accounts for the last three years etc, may kindly be provided. If not, what actions are proposed to be undertaken by the Government in this regard?

  The Government is certainly requesting international assistance in terms of the expertise to obtain all the desired information. The Ministry of Justice believes that a judicial order, as being sought by the Ministry of Justice would be nonetheless necessary in achieving the desired results.

- What kind of system is being placed to prevent these persons from selling their moveable and immoveable properties to others? Has the Government been monitoring the Sale of these properties of these persons since the assets freeze list issued by the UN?

  Those assets that can be easily identified, eg. houses, etc. the government through its law enforcement units is watching closely with the view to abort any transfer of title through legal means. Further, the Government desires to employ the international community to assist in preventing and monitoring the disposal of the assets, as it is believed that most of the assets are out of the Country.

- SC Resolution also states that all states shall also ensure that neither the assets frozen nor any other funds, other financial assets and economic

resources are made available, by their nationals or by any persons within their territory, directly or indirectly, to or for the benefit of such persons. What action has been taken by the NTGL to enforce this provision of the resolution?

The NTGL has requested all persons to reveal information relative to the assets of individuals listed in SC Resolution 1532 (2004). The Ministry of Justice has also held a special press conference in order to publicize the need for public cooperation in this information gathering exercise.

- Has the Government considered the option to taking the help of UN or any other Country for enforcing the financial sanctions?

  YES. As always indicated, the NTGL supports and welcomes any and all moves to give effect to the UNSC Resolution.

- A Czech citizen named Dalibor Kopp was arrested in Liberia on 12th January 2005 following an arrest warrant from the Czech Republic for weapons trafficking. A request for extradition was made by Czech Government to the Government of Liberia. Has the Government of Liberia considered this request and if yes, what would be the outcome and the answer?

  The Government has taken some concrete steps in the premises to aid the Czech Government. Firstly, the Minister of Justice prayed for a warrant of arrest prior to the requisition. Consequently, Mr. Kopp was kept in detention for a little over forty days, not strictly consistent with our laws. During this long detention period however, the Minister of Justice requested the Czech Government to transmit to Liberia any and all court's precepts issued in this matter. Note that Extradition Agreement or Treaty, is a mandatory legal requirement. The Ministry was of the view, that absent same as in the instance, a judicial order from a competent Court of Law of the Czech Republic, may allow the Government of the Republic of Liberia to extradite Mr. Kopp to the Czech Republic. Unfortunately, we are yet to receive such court's precepts from Czech Republic. In the mean time, Mr. Kopp is on bail consistent with our laws as the offense Mr. Kopp is charged with is also bailable in the Czech Republic.

This information is updated from time to time.

April 26, 2005.

Enclosure 3

2-14

REPUBLIC OF LIBERIA
MINISTRY OF LANDS, MINES AND ENERGY

P.O. BOX 10-9024
1000 MONROVIA 10, LIBERIA, WEST AFRICA
TEL: (231) 226-858, FAX: (231) 226-281

OFFICE OF THE MINISTER

NTGL/JAM/218/MLM&E/'05

April 22, 2005

Ambassador Jacques Paul Klein
Special Representative of the Secretary-General and
Coordinator of the United Nations Operations in Liberia
Congo Town
Monrovia, Liberia

Your Excellency:

I have the honor to acknowledge receipt of your letter dated 14th April 2005 requesting for **assistance in obtaining information concerning progress made in meeting the conditions for lifting the sanctions currently in place concerning Liberia** and I am pleased to present an update of the activities and steps taken by the Government of Liberia in lieu of the above.

Sir, we are doing everything possible to meet up with the requirements of the Kimberley Process Certificate Scheme as a precursor to the lifting of the United Nations Security Council sanctions on Liberian rough diamonds. The update submitted to you gives a summary of what has been done since the inception of the National Transitional Government of Liberia.

Mr. Ambassador, we request that you use your good offices to have the sanctions lifted on Liberia so that our IDPs and ex-combatants can be put back to work.

With sentiments of the highest esteem, I remain

Very truly yours,

Jonathan A. Mason
MINISTER

SUMMARY OF KPCS ACTIVITIES FOR THE LIFTING OF SANCTIONS ON LIBERIAN ROUGH DIAMONDS IN BRIEF

By Jonathan A. Mason
MINISTER OF LANDS, MINES AND ENERGY

This report gives a brief summary of the activities and steps undertaken by the National Transitional Government of Liberia to become Kimberley Process Certificate Scheme compliant and the subsequent lifting of United Nations Security Council sanctions on Liberia.

A) Compliance with UNSC Resolution 1343 and subsequent resolutions

I) Resolution 1343 (2001)

This Resolution imposed sanctions on Liberian rough diamonds and had the following specific demands:(Paragraphs 4 (a)-(d); 6; 7 (a)-(b)

a) That the Government of Liberia immediately cease its support for the RUF in Sierra Leone and other armed rebel groups in the region, and in particular take the following concrete steps:

i) expel all RUF members from Liberia, including such individuals as are listed by the UNSC Committee and prohibit all RUF activities on its territory;

ii) Cease all financial and, in accordance with Resolution 1171 (1998), military support to the RUF, including all transfers of arms and ammunition, all military training and provision of logistical and communication support, and take steps to ensure that no such support is provided from the territory of Liberia or its nationals;

iii) Cease all direct or indirect import of Sierra Leone rough diamonds which are not controlled through the Certificate of Origin regime of the Government of Sierra Leone, in accordance with Resolution 1306(2000);

iv) Freeze funds or financial resources or assets that are made available by its nationals or within its territory directly or indirectly for the benefit of the RUF or entities owned or controlled directly or indirectly by the RUF;

v) Ground all Liberia-registered aircraft operating within its jurisdiction until it updates its register of aircraft pursuant to Annex VII to the Chicago Convention on International Civil Aviation of 1944 and provides to the Council the updated

information concerning the registration and ownership of each aircraft registered in Liberia.

All the above have been accomplished by the Government of Liberia.

II) Resolution 1408 (2002)

This resolution re-imposed sanctions on Liberia with the following justification: (1) The UNSC decides that the Government of Liberia has not complied fully with the demands in paragraph 2 (I) to (V) of Resolution 1343(2001).

That the measures imposed by paragraphs 5 to 7 of Resolution 1343(2001) shall remain in force for a further period of 12 months from 00:01 Eastern Daylight Time on 7 May 2002, and that, at the end of this period, the Council will decide whether the Government of Liberia has complied with the demands referred to in paragraph 1 above, and, accordingly, whether to extend these measures for a further period with the same conditions.

III) Resolution 1478 (2003)

This Resolution again re-imposed sanctions on Liberia for the same reasons as Resolution 1408 taking effect at 00.01 May 7, 2003.

IV) Resolution 1521 (2003)

This resolution terminates some portions of Resolution 1343(2001) especially paragraphs 5, 6, and 7 and paragraphs 17 and 28 of Resolution 1478(2003) noting that the changed circumstances in Liberia, in particular the departure of former President Charles Taylor and the formation of the National Transitional Government of Liberia, and progress with the peace process in Sierra Leone, require the Council's determination for action under Chapter VII to be revised to reflect these altered circumstances.

IV) Resolution 1579 (2004)

This Resolution also re-imposed sanctions for a period of six months effective December 21, 2004.

B) The Sanctions Review Committee appointed by Chairman Bryant

On November 26, 2003 the Chairman of the National Transitional Government of Liberia (NTGL) set up a committee with membership comprised of civil society, the business community and Government to review the status of Liberia's compliance with the UNSC Resolutions and make recommendations as to the way forward.

That committee submitted its report to the Chairman on December 24, 2003.

The report recommended the following:

Recommendations

There are three priorities:

- **To provide assistance in the setting up of co-operatives with an assured route for artisanal miners from production to Kimberley Process Certification; and the possibility of hallmarked diamonds 'for development'. This should be the Governments short-term objective;**

- **To establish the parameters within which the Government can encourage investment in the mining exploration industry by serious exploration companies intending to bring in major mining investments in hard rock mineral exploration in Liberia;**

- **The provision of a supporting infrastructure based on the Ministry of Lands Mines and Energy and its**

sub-sectors in the Geological Survey and the Mines Department,

The Government must re-establish the basis on which the industry used to work and then add the extra controls now required by the Kimberley Process to ensure that the source of the diamonds entering the process is established. In parallel it should do all in its power to encourage external investment in the mineral exploration and mining industries to develop a much more vibrant and profitable sector.

C) The submission of the KPCS Act to the NTLA and its subsequent passage into law by that body

An Act legalizing the Kimberley Process Certificate Scheme in Liberia was submitted by the Legal Consul of the Ministry of Lands, Mines and Energy to the National Transitional Legislative Assembly (NTLA) in July 2004. That bill has been passed and printed into handbills.

D) The reorganization of the alluvial sector of the Liberian Mineral Industry (total ban on diamond mining activities for 2005)

i) Organization of miners into mining cooperatives

As an internal control mechanism, all alluvial miners are being organized into mining cooperatives (group of 20 t0 40 miners form a cooperative and operative as a unit under Government set guidelines which govern them.)

ii) Subdivision of the country into four regions

The entire country has been subdivided into four (4) regions for effective control and monitoring. The regions include:

a) Western Region

b) Central Region

c) North Central Region
d) Southeastern Region
These regions will serve as centers for our awareness and internal control training programs.

iii) Creation of new mining agencies/districts for effective control
About 16 new Mining Agencies/Districts have been created in addition to the original 30 all for internal control purposes.

iv) Assignment of mining agents/Mineral Inspectors to mining agencies/districts
A total of 65 Mineral Inspectors and 46 Mining Agents have been assigned in the various Mining /Agencies Districts to carry out the Kimberley Process Certificate Scheme procedures for internal control.

v) Two major training seminars for the mining community in Monrovia as a precursor to internal control have taken place.
Two major seminars have also been conducted for Mining agents, Mineral Inspectors, Patrolmen and stakeholders on the KPCS.
a) Internal Control of alluvial mineral production, sales and export and awareness on the Kimberley Process Certificate Scheme
b) Artisanal mining procedures in African countries; a case study
By BRGM, France.

vi) Visit of Liberian delegation to the KPCS annual meeting in Quebec, Canada
For the first time since the imposition of sanctions on Liberia, the Government of

Liberia was officially invited to attend the KPCS Annual Conference in Quebec, Canada as observer.
A seven-man Liberian delegation attended the Canadian Conference during which a report was made to the KPCS Committee.

vii) Construction of Liberian KPCS Center in Monrovia
A modern KPCS center is being constructed to accommodate the certification process and also serve as database for mineral production, sales and export. The center will include a diamond appraisal unit, a gold appraisal unit, a conference room and offices for administrative staff of the KPCS.

viii) Collaboration and cooperation with UNMIL
There has been a very cordial working relationship between the Ministry of Lands, Mines and Energy and the United Nations Mission in Liberia (UNMIL) in the implementation of the KPCS in Liberia. Mr. Raul Carrera is the UNMIL personnel assigned to the Ministry for the liaison and cooperation that we have achieved.

a) Helicopter flights over mining districts for surveillance
In order to carry out surveillance in the mining areas of the country, since there is a ban on diamond mining, the Ministry of Lands, Mines and Energy requested UNMIL to assist with flights over areas that are suspect to illicit mining. A two-day flight to Bomi, Gbarpolu, Grand Cape Mount, Lofa and Grand Bassa and Sinoe Counties afforded the UNMIL-Ministry of Lands, Mines and Energy team to make very crucial observations. This resulted to the Ministry of Lands, Mines and

Energy dispatching Mineral Inspectors to anomalous areas to verify or halt any illicit activities.

b) Border/mining areas patrol by UNMIL and MLM&E

Amid reports of cross-border smuggling of minerals, the Ministry of Lands, Mines and Energy also requested UNMIL to assist in patrolling the accessible border areas especially the entry and exit points to curb these illicit acts and exert some level of control at each point. However, the UNMIL has not commenced such activity with the Ministry.

ix) Collaboration and cooperation with International Community in Liberia

With the positive developments in the implementation of the KPCS in Liberia, it was deemed expedient to involve the International Community in Liberia at all levels of operations and activities appertaining to a verifiable transparent implementation process.

a) Establishment of GOL-International Community KPCS Liaison Committee

The cooperation and collaboration between the Ministry of Lands, Mines and Energy and the International Community has resulted to the establishment of a working committee which has had and continues to have several working meetings in formulating the procedures for KPCS compliance; including the formation of mining cooperatives in the alluvial

sector of the mineral industry, the reorganization and restructuring of the Liberian Mineral Industry, the preparatory meetings for the visit of the KPCS Technical Review Committee, etc.

b) Progress/commitments made by the International Committee

As a result of the cooperation mentioned above, the United States Government through USAID Mission Director, Dr. Wilbur G. Thomas, has committed an initial amount of US$ 500,000.00 toward the implementation of the KPCS in Liberia.

The Chief of Party of the Liberia Community Infrastructure Program (LCIP), Mr. Mike Curry, also promised assistance in rebuilding/renovation of our regional offices in the four regions.

The UNDP Country Director, Mr. Steven Ursino, also promised assistance in the establishment of mining cooperatives.

A UNDP cooperatives expert was recently commissioned to visit Liberia to commence work on the formation of mining cooperatives.

X) Training of trainers program for internal control

In consonance with the goals and objectives of the KPCS, the Ministry of Lands, Mines and Energy has planned to carry out the following in the short term:

a) **Development of curriculum/training brochures**
b) **Two-week intensive training of trainers in Monrovia**
c) **Establishment of training centers in mining districts for subsequent training of miners and other stakeholders on internal control of mineral production, sales and export**

Xi) Precious Minerals Trading Center (PMTC)

The Ministry of Lands, Mines and Energy is proposing a one-stop center for all mineral transactions in Liberia by creating a Precious Minerals Trading Center; a Diamond/Gold House concept. Modalities are being worked out for the implementation of this concept.

Xii) Training of Trainers Workshop

In late February to early March, 2005, a two-week Training of Trainers Workshop was conducted by the Ministry of Lands, Mines and Energy to prepare Mining Agents and Mineral Inspectors for the implementation of the KPCS in the entire country. During the workshop, a total of 100 trainers received certificates. Many of these mineral technicians are now being deployed in the various counties with the help of UNMIL Helicopter airlifts.

Xiii) The UNDP involvement with mining cooperatives establishment and the concept of "Diamonds for Development"

The United Nations Development Program (UNDP) has and continues to show interest in the internal control of our diamond production, sales and export. Work programs have begun with that institution to develop the concept "Diamonds for Development" where a certain percentage of the value of the diamonds recovered from a given locality is put in escrow for development of that locality.

Xiv) Kimberley Process Certificate

The Government has concluded arrangements and printed the requisite Kimberley Process Certification Scheme Certificate unique to Liberia and this is presently stored with Mr. Mark Van Bockstael of the High Diamond Council in Belgium.
This certificate will be used when the sanctions are lifted and diamond exports commence.

Enclosure 4

REPUBLIC OF LIBERIA
FORESTRY DEVELOPMENT AUTHORITY
P.O. BOX 10-3010
1000 MONROVIA 10, LIBERIA
WEST AFRICA

Office of the Managing Director

Telephone : 888-330133
Cables : FORDA
Fax : 00231-226888-330133

April 18, 2005

Honorable Thomas Y. Nimley
Minister
Ministry of Foreign Affairs
Monrovia, Liberia

Honorable Minister:

I wish to acknowledge receipt of your communication dated 15th April 2005 requesting an update from my office on the reform measures undertaken by the Forestry Development Authority towards meeting the conditions set in UN Security Council Resolution 1579.

The FDA has worked very closely with the Liberia Forest Initiative (LFI) to ensure the necessary reforms are undertaken at the Forestry Development Authority. Mr. Bob Simpson of the United States Forest Service resides in Monrovia and heads the LFI. Mr. Simpson has been a tremendous resource to the FDA and currently heads the technical secretariat which has set May 31st 2005 as the end date for the review of all Concession Agreements under Level III Concession Review.

Along with the LFI and US Treasury Advisor the FDA has hired a new Comptroller to ensure financial accountability and transparency at the entity. The US Forest Service is also in the process of hiring a technical counterpart to the new Comptroller.

Honorable Minister, these steps should clearly raise the confidence level of the UN Security Council in ensuring that timber revenues are transparently collected and deposited in the timber revenue account also now established at the Central Bank of Liberia. There has been full deployment, at the five newly renovated Regional offices, of the Forestry Development Authority staff.

The Forestry Development Authority has imposed a ban on Pit Sawing and continues to work closely with the UNMIL authorities at various Check Points to ensure the ban is enforced.

Lately, Mr. Minister, the NTGL Chairman and the SRSG and head of UNMIL did prioritize the protection of Sapo National Park from illegal and illicit mining and plans are now underway to clear Sapo Park, our traditional Heritage.

Mr. Minister, the Forestry Development Authority has worked assiduously towards meeting the conditions set forth in the UN Security Council Resolution 1579 and has met and cooperated fully with Dr. Blundell the Timber Specialist on the UN Panel of Experts who visited the Country for a three week period.

I believe, Sir, the NTGL is ready and should continue to make an appeal to the UN Security Council to lift the Sanctions on the Timber Sector. The Sanctions have had an adverse impact on the lives of several thousand Liberians who rely on the timber industry for employment and the livelihood of their families. As Liberia moves toward restoring lasting peace and tranquility, the bedrock of sustainable peace can only be achieved if Liberians are provided the opportunity to work and rebuild their lives and communities.

Thank you very much for the opportunity to present to you this brief on the Timber Sanctions and request your support in prevailing on the UN Security Council the need to lift the Sanctions on the Timber Sector.

Kindest regards.

Sincerely yours,

D. Eugene Wilson
MANAGING DIRECTOR

Annex II

ROBERTS INTERNATIONAL AIRPORT
P.O.BOX 1
ROBERTSFIELD, LIBERIA
TEL.:(231) 228007

April 20, 2005

Ambassador Jacques Paul Klein
Special Representative of the Secretary-General and
Coordinator of United Nations Operations in Liberia
Tubman Blvd, Oldest Congo Town
Monrovia, Liberia

Your Excellency:

We present our compliments and have the pleasure to acknowledge receipt of your letter of 14, April 2005 requesting our assistance in obtaining information concerning progress made by the National Transitional Government of Liberia (NTGL) in the conditions for lifting current UN sanctions on Liberia.

While we have no particular details of steps NTGL may have taken towards the lifting of sanctions in the four categories mentioned in the UN resolutions, we are elated to be a part of this important process; designed to ensure true democracy, economic viability and genuine peace, through good governance in Liberia. It is therefore befitting that we make the following non-official comments, in respect of the sanctions:

- It is necessary, given the prevailing situation in the country – the fragility of the peace process and economic mismanagement, the sanctions must remain in place until an elected government can guarantee that it has the ability to satisfy the requirements for the lifting of the sanctions on Liberia.

- Many of the concerns raised by the Security Council that form the basis for the sanctions remain valid today, despite progress being made by UNMIL to improve the security situation in Liberia. For example, the purpose of the travel ban on certain individuals who looted the Liberian resources and treasury is to ensure that those persons are denied the opportunity to regroup elsewhere and finance another insurgency in Liberia. With their financial potential, these people still pose a significant risk to the peace process. This observation applies also to the arm embargo.

- The National Transitional Government of Liberia (NTGL) has not satisfactorily demonstrated that it has developed adequate plan for the management and

conservation of Liberia's natural resources, to include timber and minerals. Points in case are the uncontrolled pit sawing and illegal mining now going on in the Sapo National Forest. The government is unable to take positive steps to establish control over these resources now and will certainly not be able to do so when sanctions are removed.

Again, we must emphasize here that the sanctions are necessary at this critical transitional period. Amidst wide spread corruption, mismanagement and total lack of accountability and transparency, there can be no better guarantee to peace in Liberia and the protection of her natural resources for the benefit of the people than keeping the current sanctions in place.

Kindest regards.

John W. Collins, Sr.
General Manager

Annex III

ECONOMIC COMMUNITY OF
WEST AFRICAN STATES

COMMUNAUTE ECONOMIQUE
DES ETATS DE L'AFRIQUE
DE L'OUEST

Office of the Special Representative of the Executive Secretary of ECOWAS in Liberia
Tubman Boulevard, Congo Town
Monrovia, Liberia
Cell: (+231-6) 514656/512673/545321
E-mail: ecowas_sres_liberia@yahoo.co.uk

19 May 2005

Your Excellency,

Thank you very much for your letter dated 18th May 2005, requesting our views on the conditions for lifting the sanctions measures currently imposed on Liberia. I regret the delay in response.

I have perused your report and am of the view that whilst the NTGL has taken some measures towards meeting the conditions for lifting sanctions, it may be premature to lift these sanctions now. Control measures are weak, if not non-existent. Until effective controls are put in place, abuse is possible and even likely.

Please accept Your Excellency the assurances of my highest consideration.

Ansumana E. Ceesay
Special Representative of the
Executive Secretary of ECOWAS in Liberia

His Excellency Mr. Abou Moussa
Officer-in-Charge
UNMIL
Congo Town
Monrovia, Liberia